

## فشل تشكيل حكومة سودانية يقود إلى صدام بين حمدوك وقوى التغيير

السودان جناح مني أركو مناوي، ولذلك تشهد خلافات أيضا حول الترشيحات وتوزيع المناصب. ويقول متابعون إن حمدوك لم يكن جادا في سد الثغرات داخل حكومته بعد أن أقدم على إقالة سبعة وزراء قبل ثمانية أشهر ولم يقم بتعيين آخرين، واكتفى بتكليف نواب عنهم، وهو ما ساعد على تصدع حكومته، وأعطى انطبعا بان استكمال هيكل السلطة لا يشكل أمرا مهما له ما يدعم ترجيحات استمرار تأخر الإعلان عن الحكومة.

وقال المحامي والناشط السياسي حاتم إلياس إن الواقع السياسي يشير إلى أن هناك رؤى متناقضة بين حمدوك وقوى الحرية والتغيير، ويعد الأول نفسه مقيدا بالوثيقة الدستورية التي فرضت عليه أن يشكل حكومة بالتوافق مع أطراف السلطة الانتقالية، لذلك يستهدف السخط الدائر الآن الأحزاب باعتبارها فشلت في أداء مهمتها.



وأكد لـ"العرب" "أن الأحزاب الحالية تفحصها الخبرة والنضج السياسي ولا تعبر عن موازين القوى السياسية الحقيقية على الساحة، وهناك صراعات خفية بين القابضين في مكتب حمدوك وبين تلك القوى، وهناك معادلة سياسية جديدة يقودها من يتحكمون في سلطة اتخاذ القرار".

وأشار إلى أن هناك تيارا ليبراليا برامعاتها يهيمن على مستشاري رئيس الوزراء وأضحت تحركاتهم غير خافية مؤخرًا، وتمكنوا من نسج تحالفات مع الكون العسكري وقوى متعددة للناهب إلى تشكيل حكومة غير خاضعة لتحالف الحرية والتغيير بشكل كامل، ما يقود إلى صدام حاد بين حمدوك وظهيره السياسي. وتصدعت الاتفاقيات التي وجهتها قوى سياسية مدنية إلى مدير مكتب رئيس الوزراء السوداني، علي بخيت الشريف، ومستشاره لشؤون الإعلام فايز السليبي، على خلفية حرب كلامية مع مدير المركز القومي للمناهج المستقل من منصف عمر القراري.

إذ أن التباحث حول باقي هيكل السلطة يأخذ وقتًا، خاصة في ما يتعلق بتكوين المجلس التشريعي الذي يبدو أن تشكيله أصبح بعيد المآل. وطالب حمدوك خلال اجتماعه، مساء الأربعاء مع قوى الحرية والتغيير والحركات المسلحة، بالإسراع في إرسال مرشحي الحكومة الجديدة لإعلانها، لأن الفراغ السياسي الناجم عن تأخيرها أسهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد.

وعلمت "العرب" من مصادر شاركت في الاجتماع، أن حمدوك وأطراف السلام والقوى السياسية تبادلوا الاتهامات حول الطرف المسؤول عن فشل الحكومة الحالية.

وأصر حمدوك على تحميل القوى السياسية مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فيما كانت رؤية الطرف المقابل أن سوء أداء الوزراء ويطء الحكومة وعدم حسنها ملفات عديدة دفع إلى الوضع القائم الحالي.

ويرى مراقبون أن تلك الخلافات هي جوهر تأخير إعلان الحكومة لأن رئيس الوزراء يبحث عن ظهير سياسي لديه شعبية حقيقية تسانده، ويات على اقتناع بأن الأحزاب السياسية أضحت ورقة محروقة، وتفقد القدرة على الشد، بخلاف ما كانت عليه وقت اندلاع الثورة، وجعله فقدان الثقة بينه وبين الحركات المسلحة يفضي على قبول مشاركتها من دون قناعة كاملة بدورها.

ويواجه تشكيل الحكومة الجديدة أكثر من مازق، على رأسها التباين بين الكتل الرئيسية داخل قوى الحرية والتغيير على حصة كل منها، مع وجود صراع قوى بين الكتل الرئيسية على الهيمنة على 17 وزارة، في حين أنه ليس هناك اتفاق على الوزن النسبي للأحزاب داخل التحالف، ما دفع حزبيا مثل الأمة القومي للتهديد بالانسحاب من مفاوضات تشكيل الحكومة أكثر من مرة.

وانعكست التشنجات الهيكلية داخل قوى الحرية والتغيير على قدرتها في توجيه دفة المرحلة الانتقالية، ما انعكس على انسحاب تنظيمات وأحزاب كانت تشكل جزءا مهما فيها، مثل الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين السودانيين. ودفعت الخلافات بين الحركات المسلحة لأن تتشكل الجبهة الثورية من عدد قليل من التنظيمات دون أن تضم فصائل ذات ثقل كبير في الهامش، قبل أن تنقسم الجبهة على ذاتها إلى قسمين، بعد انسحاب حركة جيش تحرير

الخرطوم - توترت العلاقة بين رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك وقوى الحرية والتغيير، على وقع تأخر إرسال قوائم المرشحين لتشكيل الحكومة الجديدة، وفقدان التناغم حول طبيعة برنامج العمل، وتمتلص حمدوك من عدم قدرة القوى السياسية على التوافق بشأن توزيع المناصب، ما انعكس على أداء هيكل السلطة الانتقالية.

وعقد حمدوك اجتماعا، مساء الخميس، مع وفد من حزب الأمة القومي في حضور رئيسه الحالي فضل الله برمة ناصر، في ظل رغبته بالحصول على 6 مقاعد في الحكومة الجديدة، بينما جرى التوافق داخل اللجنة المركزية للحرية والتغيير على أن يكون الحزب ممثلا بأربع حقائب، بجانب وزير الأوقاف الحالي نصر الدين مفرح.

وشدد حمدوك على ضرورة مشاركة الأمة القومي في الحكومة المرتقبة، باعتباره مكونا أساسيا من مكونات الثورة، فضلا عن الدور السياسي والتاريخي الذي يضطلع به الحزب.

وقال نائب رئيس حزب الأمة القومي، إبراهيم الأمين، إن الخلاف ليس بسببه الرئيسي نسبة تمثيل الحزب في الحكومة، لكن غياب التوافق بين مكونات قوى الحرية والتغيير على برنامج الحكومة يُصعب مهمة تشكيلها. وطرح حزب الأمة فكرة في السابق رأت ضرورة تشكيل حكومة كفاءات بعيدا عن المحاصصات، لكن أحزاب التحالف الحكومي رفضت الطرح، حفاظا على مصالحها.

وأوضح الأمين لـ"العرب" أن حزبه توافق من حيث المبدأ مع أطراف السلطة الانتقالية، بما فيها الحركات المسلحة، على أن يكون الوزراء الجدد من السياسيين بعد أن رشحت الحركات قياداتها السياسية، لكن ذلك يصعب حدوثه دون التوافق على مهام عمل الحكومة الجديدة وبرنامجها.

وقدم الأمة لحمدوك فكرة تتعلق بتوسيع دائرة المفاوضات لتشمل جميع هيكل السلطة الانتقالية وليس الحكومة فقط بما فيها مجلس السيادة والمجلس الأعلى للقضاء ومفوضية العدالة الانتقالية والمحكمة الدستورية العليا، ليكون التوافق شاملا بين جميع القوى، كي لا يؤدي إلى تكرار تجربة الولايات التي هدبت تماسك السلطة. وتصطدم تلك الرؤية برفض حمدوك وقوى سياسية ترى صعوبة تأخير تشكيل الحكومة أكثر من ذلك، بعد أن كان من المقرر لها أن ترى النور في أكتوبر الماضي، عقب التوقيع على اتفاق سلام،

## عباس يجس نبض قواعد فتح بشأن ترشحه للانتخابات الرئاسية

الحركة لم تحسم المشاركة في قائمة واحدة مع حماس



لا صوت يعلو فوق صوته

منذ 15 عاما، بعد التوافق بهذا الشأن بين حركتي فتح وحماس. وحصد المرسوم الرئاسي 22 مايو 31 يوليو موعدا للانتخابات البرلمانية والرئاسية على التوالي، بينما جرى انتخابات الهيئة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية في نهاية أغسطس.

وقالت مصادر فلسطينية لـ"العرب"، إن أبو مازن سيحظى بتأييد اللجنة المركزية، مع أن هناك بعض الأسماء داخلها لم تكن تتوقع ترشحه، لكنه سيبقى الخيار الأول في ظل عدم التوافق على بديل آخر له، وتعد مسألة ترشيحه مجددا بمثابة إنقاذ لتفقت الحركة، وسط ما تتعرض له من انقسامات.

وأضافت المصادر ذاتها، أن اللجنة المركزية لفتح ستجاوز مسألة سنن الرئيس الفلسطيني، كذلك الدستور الذي ينص على أن يبقى الرئيس في منصبه لمدة دورتين فقط، لكن يبدو أن وجوده على رأس الانتخابات يخضع لتفاهات سياسية، في ظل النقاش الدائر حاليا حول إمكانية خوض الانتخابات على قائمة واحدة مع حركة حماس.

ويلتزم عباس الصمت حيال مسألة ترشيحه، بيد أن مقربين منه، يؤكدون أنه يرى أن ترشحه مجددا مسألة طبيعية ومناقشة الأليات المشاركة في الانتخابات المقبلة بوجه عام، إذ ما زالت هناك مشاورات بشأن الترشح عبر قائمة تمثل الحركة بمفردها، أو خوض الانتخابات بقائمة مشتركة مع حماس لإنهاء حقبة الانقسام، وأن حسم هذه الأمور قد يتناول إلى الاجتماعات المقرر عقدها في القاهرة أوائل فبراير".

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، صرح في وقت سابق بوجود نية إعادة ترشيح عباس (85 عاما) للاستحقاق الرئاسي، ويانه يتبنى

في الوقت الذي يلتزم فيه الرئيس الفلسطيني محمود عباس الصمت حيال ترشحه للانتخابات الرئاسية، أعلنت قيادات فتحاوية عن تبنيها لهذا الخيار بذريعة الحيولة دون المزيد من الانقسامات داخل الحركة. وهو ما لا تبدو شخصيات أخرى راضية عنه، حيث ترى بأنه في حال سيتم ترشيح أبو مازن للمنصب مجددا فما الداعي أصلا لهذا الاستحقاق.

نفسه هذا الخيار، فيما بدا جس نبض لأعضاء الحركة وقواعدها. وتوقع نصر، أن تكون هناك نقاشات واسعة داخل حركة فتح بشأن التوافق حول القضايا العامة، وأن هناك مساحات واسعة للنقاش ستكون متاحة أمام الجميع في إطار مؤسسة الحركة، مشيرا إلى أن الحركة "تفتح أبواب التصالح مع الجميع وتتسجم مع ذاتها وسيكون لديها برنامج موحد لخوض الانتخابات".

وأشار الحديث عن إمكانية السير في خيار ترشيح عباس للرئاسة ردود فعل منمعة من داخل الحركة ومن القواعد، الذين كانوا يتطلعون إلى قيادة جديدة شابة تتولى دفة المرحلة المقبلة، بعد الانكسارات التي منبت بها القضية الفلسطينية في عهد القيادة الحالية، خاصة خلال السنوات الأخيرة. ونقلت صحيفة "جيرسليم بوست" الإسرائيلية عن مسؤول في الانتخابات المقبلة يكشف عن هويته "لا أرى أي سبب يجعلنا نضيع وقتنا وجهدنا في انتخابات جديدة إذا كان الرئيس عباس سيترشح لولاية أخرى". وأضاف المسؤول "في ظل الظروف الحالية، نعلم جميعا أن أي شخص ينافس الرئيس عباس ليست لديه فرصة للفوز".

وأصدر عباس في وقت سابق من هذا الشهر مرسوما بإجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية، وانتخابات للمجلس الوطني في عموم الأراضي الفلسطينية

الناطق باسم حركة فتح في قطاع غزة إيباد نصر، أن الخيار الأول بالنسبة للحركة يذهب باتجاه ترشيح الرئيس محمود عباس للانتخابات الرئاسية المقبلة، في ظل قدرته على القيام بأداء مهامه، وباعتباره رمزا تتحد حوله الحركة، على أن يبقى الرأي الأخير له سواء رغب في ذلك أو لم يرغب.



وأضاف نصر في تصريح لـ"العرب"، "أن اللجنة المركزية لحركة فتح سوف تعقد اجتماعا الأحد (24 يناير)، للتحاوت حول مسألة ترشيح الرئيس أبو مازن، ومناقشة الأليات المشاركة في الانتخابات المقبلة بوجه عام، إذ ما زالت هناك مشاورات بشأن الترشح عبر قائمة تمثل الحركة بمفردها، أو خوض الانتخابات بقائمة مشتركة مع حماس لإنهاء حقبة الانقسام، وأن حسم هذه الأمور قد يتناول إلى الاجتماعات المقرر عقدها في القاهرة أوائل فبراير".

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، صرح في وقت سابق بوجود نية إعادة ترشيح عباس (85 عاما) للاستحقاق الرئاسي، ويانه يتبنى

## مخيم الهول السوري قبلة موقوتة يتراخي المجتمع الدولي في تفكيكها

التحرك لحل مشكلة هذا المخيم، الذي بات أشبه ما يكون بـ"قنبلة موقوتة". ولم يقم حتى الآن إلا عدد محدود من الدول، أغلبها أوروبي، بإعادة بعض مواطنيها الموجودين في المخيم، فيما كان العراق قد اتخذ قرارا باستقبال أبنائه من المخيم، قبل أن يتراجع عن ذلك لدواع أمنية، ويعزز أمن حدوده مع سوريا في ظل تسجيل فرار عراقيين محسوبين على داعش إلى أراضيها من المخيم. وتزداد خطورة مخيم الهول مع عودة نشطة لتنظيم داعش على الساحة السورية، بعد أن نجح التنظيم في تجميع شتاته، وينشط عناصره بكثافة في منطقة البادية.

وشن التنظيم في الفترة الأخيرة هجمات دامية في كل من سوريا والعراق، كان آخرها التفجير المزدوج الذي ضرب العاصمة بغداد الخميس، وخلف العشرات من القتلى والجرحى. ولا يزال الآلاف من سكان مخيم الهول يدينون بالولاء لداعش ويحملون قناعاته، وليس من المستبعد أن يقدم هؤلاء على تنظيم تمرد بدعم من العناصر الجهادية في الخارج، ما يشكل تحديا كبيرا للقوى الكردية.

بينها محاولات فرار وهجمات ضد حراس أو موظفين في منظمات غير حكومية. واستخدمت في بعض الحوادث أسلحة بضع وحتى أسلحة نارية.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان، أخصى مقتل أكثر من عشرة أشخاص معظمهم من الجنسية العراقية، بين شهري نوفمبر وديسمبر الماضيين. ووفق البيان الأممي المنشور، فإن منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة المقيم في سوريا عمران رضا، ومنسق الشؤون الإنسانية الإقليمي للأزمة السورية مهند هادي، عبّرا عن "قلقهما الشديد في ظل تدهور الظروف الأمنية في الهول"، وأشارا إلى "الحاجة الماسة لإيجاد حل مستدام لجميع المقيمين في المخيم".

وحذر بيان الأمم المتحدة من أن "الارتفاع الأخير في منسوب العنف" في الهول "يهدد قدرة الأمم المتحدة وشركائها الإنسانيين على مواصلة تقديم الدعم الإنساني الضروري بشكل آمن".

ولطالما دعت قوات سوريا الديمقراطية الديمقراطية المجتهد الدولي إلى ضرورة

السككة (سوريا) - شهد مخيم الهول الذي يصنف على أنه أحد أخطر المخيمات في العالم، 12 عملية قتل طالت سوريين وعراقيين خلال الشهر الجاري، وسط تحذيرات أممية من تفاقم الوضع الأمني، في ظل تراخ دولي لحل أزمة المخيم.

ويستضيف المخيم الأكبر في سوريا والذي تديره قوات سوريا الديمقراطية نحو 62 ألف شخص، أكثر من 80 في المئة منهم نساء وأطفال. ويقع في الهول سوريين وعراقيين والآلاف من جنسيات أخرى مع أطفالهم وأغلبهم من أوروبا وآسيا.

والأجانب الموجودون هم أقارب لجهاديين من تنظيم الدولة الإسلامية. لكن بين السوريين والعراقيين أيضا نازحون جراء المعارك التي جرت بين القوات الكردية والتنظيم المتطرف وليس لهم مكان آخر يلجؤون إليه.

ويشكل الأطفال أكثر من ثلثي المقيمين في المخيم، حيث تصل نسبتهم إلى 66 في المئة، وأغلبهم لا يملكون أوراقا قنوية، لاسيما الذين ولدوا على أرض "خلاقة داعش" المزعومة بعد التحاق آبائهم بها. وجاء في بيان للأمم المتحدة أنه "بين 1 و16 يناير أبلغت الأمم المتحدة ب22 عملية قتل لمقيمين سوريين وعراقيين في المخيم"، وأضاف "الأحداث المقلقة تدل على أن الوضع يشهد تدهورا متفاقما في الهول".

وشهد المخيم في الأشهر الأخيرة حوادث أمنية عدة، شارك في بعضها مناصرون لتنظيم الدولة الإسلامية،

